العرب
الأربعاء 2021/11/24
السنة 44 العدد 12250

البيت الأبيض لن يطبّع مع بشار الأسد

مبعوث الأمم المتحدة يلوّح بسياسة «خطوة خطوة» إثر استعصاء الدستوريّة السوريّة

خراب أعجز الجميع

بعد عشر سنوات من اندلاع الثورة السورية التي شردت وقتلت الآلاف، بات الموقف الدولي من القضية المستعصية، وخاصة بالنسبة إلى الأمم المتحدة والبيت الأبيض، ينحصر في أمرين لا ثالث لهما، حيث عجز المبعوث الأممي غير بيدرسون مثل سابقيه عن إيجاد حلّ دستوري للقضية ملوحا بسياسة المراحل وتبادل المنافع مع النظام السوري، أما الإدارة الأميركية فترى في بشار الأسد دكتاتورا ترفض التطبيع معه ما لم تشهد سوريا انتقالا سياسيا غير منقوص.

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

كان لا بد لي من التوقّف مؤخراً عند محطتين رئيستين للموقف الدولي من القضية السورية، تلك القضية الوطنية العادلة التي غدت بفعل الأضداد السياسية ومداخلات الغرباء في تفاصيلها الميدانية والسياسية أشبه بكرة الصوف المعقّدة التي اشتبكت خيوطها وتداخلت وأصبحت غاية في الاستعصاء على المتعامل معها؛ كرة الصوف تلك التي ندعوها في مصطلحها السياسي العالمي (Gordian Knot) هي الشكل الحالي للمعضلة السورية وقد تهاوت على عتباتها المدمّاة الحلول.

الاستعصاء الأممي

محطتي الأولى ستطال ملف سوريا في الأمم المتحدة المكلّف به حالياً الدبلوماسي المخضرم غير بيدرسون المبعوث الأممي الرابع المنوط به حلحلة كرة الصوف السورية التي شكّلت بذاتها عقدة في التاريخ المهني للمبعوثين الثلاثة السابقين لبيدرسون، وقد غادروا منسحبين من مهمتم المستحيلة أومستسلمين لذاك الاستعصاء المذهل.

لقد تناوبوا جميعاً واجتهدوا، كلّ بحسب رؤيته وإمكاناته، على فكفكة طلاسم تلك العقدة دونما جدوى أو نتيجة تُذكر، ابتداء بالمبعوث الأول الراحل كوفي عنان، مروراً بالأخضر الإبراهيمي، ووصولاً إلى ستيفان دي ميستورا صاحب نظرية "السلال الأربع" في تحليله التطبيقي لبنود القرار الأممي رقم 2254، وهو القرار المكتفي بذاته والذي أقرّه مجلس الأمن بأغلبية أعضائه – بمن فيهم روسيا الحليفة للنظام السوري – وغدا القرار المرجعية المعترف بها دولياً لتنفيذ الانتقال السياسي المطلوب في سوريا.

وإثر جولات ست للجنة الدستورية التي ييسرها بيدرسون، ومرور عامين ونيف على تشكيلها لصياغة دستور جديد للبلاد، يبدو أنه دخل مؤخراً في فراغ الفقاعة السياسية الضخمة عينها التي انتهى إليها أسلافه. وليس مشروع "الخطوة خطوة" الذي يروّج له في غير عاصمة عربية وغربية إلا تبديلاً جوهرياً لمسار اللجنة الدستورية وانقلاباً على مهمّته الأساس في التنفيذ مكتمل الأركان للقرار الأممي 2254.

فتنفيذ قرار مجلس الأمن هو المهمة الحصرية المكلّف بها بيدرسون – بما فيها اللجنة الدستورية كأحد ملحقاته – وهو المؤتمن عليها رسمياً على مستوى الأمم المتحدة، وشعبياً على مستوى عموم السوريين. أما طرح سياسة "تبادل المنافع" مع النظام فلن تكون إلا طريقاً لارتهان الانتقال السياسي لمزيد من التجاذبات وليّ الذراع، الأمر الذي سيقلب الطاولة على الجميع بمن فيهم بيدرسون نفسه، وقد ينحرف بالمخرجات الأممية للقضية السورية نحو نهايات صعبة للجميع.

مراجعات معمّقة

المحطة الثانية التي سأحاول رصد تفاصيلها عن قرب فتتوقّف عند إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن وما إذا كانت هذه الإدارة قد كوّنت رؤية استراتيجية واضحة المعالم تقوم على أسّ موضوعي ومراجعات جذرية للسياسات الأميركية السابقة في إدارة الملف السوري منذ اندلاع الثورة في العام 2011 حتى الوقت الراهن.

تواصل مكتب "العرب" في واشنطن مع المكتب الإعلامي لمجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، والذي أفاد بأن إدارة بايدن قد باشرت فعلياً عملية تقييم واسعة ومعمّقة للملف السوري اشتركت فيها مختلف المؤسسات المعنية بهذا الملف بشؤونه السياسية والأمنية والإنسانية كافة.

وأشار إلى أن هدف واشنطن من عملية رصد ما آلت إليه الحال في سوريا هو تقييم الوضع الراهن على الأرض، وتحديد الخيارات التي تملكها إدارة بايدن لتحسين الوضع الميداني والدفع نحو المزيد من الاستقرار وتمكين حالة الأمن، وبالتالي تهيئة الظروف لتحقيق الحل السياسي الأشمل لهذا النزاع الدامي الذي طال على الشعب السوري.

ويشير المصدر الإعلامي لمكتب الأمن القومي الأميركي إلى أن تلك المراجعات خلصت إلى أنه في حين تراجعت أعمال العنف في سوريا إلى أدنى مستوياتها منذ عقد من الزمن من الاقتتال الضاري، فإن الوضع الاقتصادي هو الأسوأ الآن والأكثر توحشاً.

فتقديرات برنامج الغذاء العالمي تشير إلى أن أكثر من 12 مليون سوري يعانون الآن من انعدام الأمن الغذائي، بزيادة تفوق 4.5 مليون في العام الماضي. ويعيش أكثر من 80 في المئة من السوريين في حالة فقر مدقع، بأقل من 1.90 دولاراً في اليوم، والكارثة الإنسانية السورية هي اليوم واحدة من بين أكبر الكوارث في العالم بما يقارب مأساة أهل اليمن.

ومما يزيد من حجم معاناة السوريين انتشار وباء كوفيد – 19 في غياب خطط ناجعة للسيطرة عليه، وكذا المعدلات القياسية للجفاف التي أصابت الأراضي الزراعية وقضت على المحاصيل، وانهيار القطاع المالي اللبناني، وبالتالي تفاقم الحاجات الأساسية للناس دون توفر المصادر لتأمينها.

الخطة الأميركية

في الأشهر التسعة الأخيرة ركزت إدارة بايدن على محاور أساسية للتعامل مع الملف السوري يمكن تحديدها كما يلي: أولا؛ توسيع دائرة المساعدات الإنسانية لتصل إلى كل أصحاب الاحتياج في أنحاء سوريا. ومن هنا انطلقت المفاوضات مع أعضاء مجلس الأمن الدولي، وفي المرحلة النهائية مع روسيا، بشأن تمديد عمل نقطة واحدة عبر الحدود لتقديم المساعدة إلى شمال غرب سوريا، والتي تم إنجازها من خلال اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 2585 بالإجماع.

ثانيا؛ استمرار حملة الولايات المتحدة والتحالف الدولي ضد تنظيمي داعش والقاعدة، إذ ما يزال التنظيمان في سوريا يشكلان تهديداً دائماً لمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة، ويتفاقم هذا التهديد من خلال وجود ما يزيد على الألف محتجز من مقاتلي داعش في منشآت مؤقتة في شمال شرق سوريا.

ثالثا؛ التشديد على التزام الولايات المتحدة بمساءلة نظام الأسد ضمن المعايير الدولية، والاستمرار في فرض عقوبات مستهدفة تطال مؤسساته وأفراد من حلقته الضيقة.

رابعا؛ تثبيت حالة وقف إطلاق النار وتوسيعها لتشمل الأراضي السورية كافة، والعمل على الحفاظ على وقف إطلاق النار المعمول به في جميع أنحاء البلاد.

فصل المقال يكمن في أن الولايات المتحدة مصرّة على تيسير السبل للتطبيق الكامل للانتقال السياسي في سوريا ضمن بنود قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254.

أما ما لن تفعله واشنطن أبداً ولن تفكّر في الإقدام عليه – ودائماً حسب المصدر – فهو إبداؤها لأدنى رغبة أو دعم لجهود ترمي إلى التطبيع أو إعادة تأهيل الدكتاتورالغاشم بشار الأسد؛ وأنها لن تقوم برفع عقوبة واحدة عن نظامه ولن تسمح بإعادة الإعمار قبل أن يتم الإقرار بتقدم لا رجعة فيه نحو تحقيق الانتقال السياسي غير المنقوص في سوريا.

> المبعوث الأممي غير بيدرسون دخل مؤخراً في فراغ الفقاعة السياسية الضخمة عينها التي انتهى إليها أسلافه

ضوء أخضر أميركي للسعودية لتحجيم الحوثيين

عدن – هزّت سلسلة انفجارات وصفت بالعنيفة مواقع متفرقة في العاصمة اليمنية صنعاء، وفقا لمصادر إعلامية وشهود عيان أكدوا تعرض مواقع حوثية لضربات جوية، تلاها اشتعال النيران في مخازن يعتقد أن المتمردين استخدموها لإخفاء الأسلحة في المناطق الآهلة بالسكان، في وقت تقول فيه مصادر يمنية مطلعة لـ"العرب" إن التحالف العربي الذي تقوده السعودية حصل على ضوء أخضر من واشنطن لتحجيم الحوثيين عسكريا وإجبارهم على العودة إلى طاولة المفاوضات.

وقال التحالف في بيان إنه شن ضربات جوية على "أهداف عسكرية مشروعة" في صنعاء. ووصف مواقع الصواريخ الباليستية بأنها "سرية" استخدمت المستشفيات والمنظمات والمدنيين دروعا بشرية. وقال إنه تم تدمير موقع "عالي القيمة"، ومحذرا المدنيين من التجمع أو الاقتراب من المواقع المستهدفة.

ووصفت المصادر الهجمات الجوية بأنها الأعنف منذ عام على الأقل، وقد جاءت في إطار تصعيد عسكري وسياسي غير مسبوق يشهده الملف اليمني، وأرجعت ذلك إلى انسداد آفاق الحل وتعثر الجهود الأميركية والأممية لوقف إطلاق النار واستئناف المشاورات السياسية نتيجة التعنت الحوثي وإصرار الميليشيات المدعومة من إيران على اجتياح مدينة مأرب الاستراتيجية شرق صنعاء.

وكان الحوثيون قد أعلنوا عن شن هجوم انتقامي على مواقع حيوية واقتصادية في السعودية من بينها مطارات ومراكز إنتاج تابعة لشركة أرامكو السعودية، غير أن مصادر مطلعة قللت من فاعلية الهجمات الحوثية التي كانت تستخدم عادة كوسيلة للضغط والابتزاز السياسي، نتيجة لما يعتقد أنه دخول منظومات دفاع جوي جديدة قادرة على التصدي للطائرات المسيرة الحوثية وتراكم الخبرات لدى التحالف العربي في التصدي لمثل تلك الهجمات.

وبثت وسائل إعلام سعودية، قبل أيام فيديو يظهر قيام الحوثيين بإجراء اختبارات على أسلحة دفاع جوي في مطار صنعاء الدولي، ومحاكاة تلك الأسلحة على طائرات تابعة للأمم المتحدة تهبط وتقلع في مدرج المطار، في إطار مساع حوثية بدأت منذ العام 2015 لتحييد طيران التحالف الذي تمكن في الساعات الأولى من إعلان عاصفة الحزم في اليمن في مارس 2015 من تدمير كل منظومات الدفاع الجوي التابعة للجيش اليمني السابق.

وربط مراقبون سياسيون وعسكريون بين التصعيد العسكري والسياسي في الملف اليمني وبين التغيرات التي طرأت في خطاب المجتمع الدولي، الذي بات أكثر قناعة بعدم جدوى التنازلات أمام الجماعة الحوثية التي رفضت كل مقترحات السلام التي تقدم بها المبعوثان الأميركي والأممي وكذلك الوساطة العمانية والتي لم تسفر كلها عن أي تنازلات حوثية.

ولا يستبعد المراقبون أن تكون العمليات العسكرية التي شهدها الساحل الغربي لليمن، واستئناف العمليات الجوية للتحالف العربي، قد جاءت بضوء أخضر دولي، وخاصة من الولايات المتحدة، نتيجة حالة الإحباط التي فاقمها التصلب الحوثي والإصرار على استكمال المشروع العسكري للجماعة بعيدا عن كل التأثيرات الإقليمية والدولية.

ومع تمكن الجيش الوطني اليمني ورجال القبائل بإسناد من التحالف العربي من إيقاف تقدم الحوثيين باتجاه مركز مدينة مأرب، تمكنت القوات المشتركة في الساحل الغربي من تحقيق انتصارات ميدانية لافتة، بعد تحررها من قيود اتفاق السويد الخاص بمدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف وراس عيسى.

وتمكنت هذه القوات من تحرير مناطق واسعة جنوب الحديدة، امتدت إلى محافظة تعز، في الوقت الذي أكدت فيه مصادر عسكرية مطلعة لـ"العرب" فشل الحوثيين في احتواء الهجوم المباغت، نتيجة تركيز معظم قواتهم على خطوط التماس السابقة التي رسمها اتفاق السويد أو جبهات محافظة مأرب.

وفي تصريح لـ"العرب" أشار الباحث العسكري اليمني وضاح العوبلي إلى ضرورة تزامن التحرك العسكري من أكثر من جبهة بالتزامن مع التحرك الأخير والمستمر للقوات المشتركة في الساحل الغربي، والتي تعمقت إلى مناطق عدة غربي تعز وعلى التخوم الغربية لمحافظة إب الاستراتيجية.

وضاح العوبلي

فرص متاحة لتغيير موازين القوى في ظل غضّ الطرف دوليا

وأضاف "من الضروري أن تفكر قيادة التحالف في دعم تنفيذ عمليات عسكرية تتجاوز التحرك العسكري 'التكتيكي' وتطويره إلى تحرك 'استراتيجي' يكون له الأثر الفعلي في إعادة توزيع مناطق السيطرة، وتغيير الموازين العسكرية التي ظلت متذبذبة طوال الأعوام الماضية وذهبت في أوقات عدة لصالح الحوثي، وهو ما يجب أن يتغير الآن، وأعتقد أن هناك فرصة كبيرة لإحداث هذا التحول في هذا التوقيت".

وقال العوبلي "هناك إمكانيات وفرص متاحة وغض طرف دولي 'ظرفي ومؤقت' في هذه الفترة، وهو ما لا يمكن أن يتكرر، وقد بدأت بوادر هذه الممكنات تلوح في الأفق، وفي طليعتها عودة العمليات الجوية النشطة والفاعلة للتحالف العربي لتدمير قدرات الحوثيين في العاصمة صنعاء وهو ما انقطع منذ ثلاث سنوات تقريبا إلا في النادر".

ويجمع مراقبون على أن الملف اليمني يمر بمنعطف حاسم على الصعيدين السياسي والعسكري في ظل تزايد الحراك الدولي الرامي، لإيجاد حل لهذا الملف وإيقاف الحرب التي دخلت عامها السابع وساهمت في رفع التوتر الإقليمي.

ويرى العوبلي أن إنجاز تحولات حقيقية على الأرض يتطلب الانتقال إلى مرحلة عسكرية استراتيجية من قبل التحالف والحكومة المعترف بها دوليا، "تتناغم فيها القوات والجبهات لتنفيذ عمليات عسكرية في جبهات ومسارح تتيح تقطيع أوصال الميليشيات الحوثية، وتعزلها عن بعضها في مربعات منفصلة ومحصورة ضمن ما تبقى من الجغرافيا المحتلة من أدوات إيران، وهو ما سيفضي إلى تحرير ناجز وسريع يعيد جماعة الحوثي إلى حجمها الطبيعي".

أهداف مشروعة